حصول الزعيم الفلسطيني على الضوء الاخضر من الرئيس عبدالناصر، انطلاقاً من تصوّره القومي العام، ورغبته في قيام مؤسسة فلسطينية تكون رديفاً له في صراعه مع منافسيه وخصومه العرب، وسلاحاً سياسياً في مواجهة اسرائيل وحلفائها الذين كانوا يقولون بعدم وجود شعب فلسطيني؛ فيما رأى آخرون ان قيام الكيان الفلسطيني (م.ت.ف.) في ذلك الوقت، وبالشكل الذي ظهر فيه، كان، أيضاً، نتيجة لتنازلات قدمها الشقيري الى الملك حسين الذي عارض، في السابق، بقوة، حتى فكرة الكيان، ولم يقبل بعقد المؤتمر القومي الفلسطيني الاول في القدس وافتتاحه له واعلان تشكيل م.ت.ف. الاّ بعد ان قبل الشقيري بشرطي الملك الاردني: عدم التطرّق الى موضوع الضفة، والالتزام بعدم التحدث عن تنظيم وتسليح الفلسطينيين في الاردن. وانطوى الأمر، أيضاً، على تقديم الشقيري الى الملك ضمانات تنظيمية، تمثّلت في قيام الشقيري بجعل كل الفلسطينيين الاعضاء في الحكومة الاردنية ومجلسي النواب والاعيان الاردنيين ورؤساء البلديات والغرف التجارية والاقتصادية في الضفة الفلسطينية أعضاء في المؤتمر؛ وقد بلغ عدد هؤلاء أكثر من نصف عدد أعضاء المؤتمر القومي الفلسطيني الاول[٢٣].

المصادمات الأولى

قدّم الشقيري الى اجتماع لجنة الممثلين الشخصيين للملوك ورؤساء الدول العربية، المنعقد في القاهرة، في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٤، تقريراً عن المؤتمر القومي الفلسطيني وقراراته ونتائجه، طالب فيه، أيضاً، بدعم الدول العربية، المادي والمعنوي، لما تزمع م.ت.ف. القيام به، وهو: اعداد الشعب الفلسطيني، عسكرياً، لتحرير وطنه؛ وانشاء الصندوق القومي الفلسطيني لتمويل حركة الكفاح الفلسطيني؛ والعمل السياسي على الساحتين، العربية والدولية. وفي اثناء دراسة التقرير، اعترض ممثل سوريا في اللجنة، منصور الاطرش، على اعلان الكيان الفلسطيني ومنظماته قبل عرض الموضوع على القمة العربية الثانية. وردّ الشقيري بأن الكيان الفلسطيني حقيقة واقعة، وليس في حاجة الى قرار من الدول العربية لاعلانه، لأن شعب فلسطين هو صاحب الحق فيه. وضرب مثلاً بنضال الشعوب العربية الاخرى، بقوله ان الجزائر لم تستأذن الدول العربية في كفاحها الوطني. وأضاف، انه اذا كان هناك اعتراض على شخصه، فانه مستعد لأن يتنحّى عن مكانه ويعمل مجرّد مواطن فلسطيني. وأشار الى مقاطعة السعودية للمؤتمر القومي الفلسطيني، موضحاً انه سبق ان طلب من ممثليها في الدول العربية السماح له بزيارتها، الاّ انه لم يتلق جواباً عن ذلك. وقد أصدرت السفارة السعودية في عمّان، في ١٦ حزيران (يونيو)، بياناً نفت فيه ان تكون السعودية قد عارضت قيام كيان فلسطيني بالذات، وهي تساند هذا الكيان، لكنها «أثارت المقوّمات الاساسية التي يجب ان يرتكز عليها الكيان، وهي مقوّمات لم تتوفر للكيان الحالي؛ وان اعتراض السعودية انحصر في تجاوز السيد أحمد الشقيري الصلاحيات التي خوّله اياها مؤتمر الذروة»؛ وان السعودية «تؤمن بأن من حق الشعب الفلسطيني، وحده، ان يختار ممثليه في هذا الكيان، لا ان يُفرَض عليه هؤلاء الممثلون فرضاً»[٢٤]. وكان ولي العهد السعودي، الامير فيصل، أعلن، في تصريحات لصحيفة «البلاد» السعودية، في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٤: «نحن الذين اقترحنا تشكيل الكيان الفلسطيني منذ سنوات عديدة، ولكن على الاّ يفرض واحد على هذا الكيان، وان يقوم على أساس الانتخابات»[٢٥].

لم تكن صيغة الكيان الفلسطيني التي ظهر بها العامل الوحيد في المواقف السلبية التي ابداها عدد من الدول العربية، وخصوصاً السعودية وسوريا، حيال هذا الكيان. فالصراعات والمنافسات